الحدث

تصعيد لفظي قبل رئاسة رئيسي و تحذيرات من مغبة التأخير

المفاوضات النووية الإيرانية

صعّدت إيران مواقفها في ظل تعليق مفاوضات إحياء الاتفاق النووي، محمّلة الولايات المتحدة مسؤولية عدم إبرام صفقة تبادل السجناء، وذلك في وقت تزداد فيه المخاوف من تأثيرات تأخير مباحثات فيينا والتي لن تستأنف قبل تولي إبراهيم رئيسي السلطة في أغسطس/ آب المقبل

طهران، واشنطن ـ **العربي الجديد**

على وقع تعليق مفاوضات إحياء الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران حتى تولي الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي السلطة في أغسطس/ آب المقبل، يتصاعد التوتر بين واشنطن وطهران. فبعد تسريب وسائل إعلام أميركية، الإثنين، أن إدارة جو بايدن تدرس فرض عقوبات جديدة تستهدف شبكات شحن النفط الإيراني لحث إيران على التفاوض، كانت طهران تحمّل الإدارة الأميركية، أمس الثلاثاء، مسؤولية التأخير في عملية تبادل السجناء. في هذا الوقت، كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحذر من أن تجميد المفاوضات النووية يضعها في وضع غير مريح.

وجدد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي التأكيد أن المفاوضات المتعلقة بالاتفاق النووي مؤجلة إلى مرحلة ما بعد انتقال كامل السلطة إلى الحكومة الجديدة في البلاد. وقال في مؤتمره الأسبوعي، أمس الثلاثاء، إن «الجهات القيادية العليا ارتأت، في سياق تحقيق كافة المطالب التي ينص عليها قانون الإجراء الاستراتيجي الصادر عن مجلس الشورى الإسلامي، تأجيل هذه المفاوضات إلى مرحلة ما بعد تناقل كامل السلطة بين الحكومتين الثانية عشرة (حكومة حسن روحاني) والثالثة عشرة (إبراهيم رئيسي) في إيران». وفي ما يتعلق بصلاحيات حكومة روحاني، قال إن «الجانب الأساس من هذه المفاوضات أنجز والتوافقات الأولية في سياق إزالة أكثر نسبة من الحظر أجريت إلى حد الآن». وأكد أن المواقف المبدئية لإيران قبل الاتفاق النووي، قائمة على قرارات الجهات القيادية العليا في إيران.

وردا على سؤال حول موضوع تبادل 10 سجناء بين بلاده والولايات المتحدة، وهل أن «الأخيرة تسعى إلى ربط هذا الملف بالمفاوضات النووية في فيينا لغاية مجيء الحكومة الجديدة؟»، قال ربيعي إن بلاده لطالما أعلنت خلال السنوات الأخيرة عن استعدادها لتبادل السجناء (مع أميركا)، مضيفاً أن هذا الاستعداد لم يقتصر على إدارة بايدن، لكن عدم إنجاز ذلك حتى اليوم يعود إلى افتقار الإدارتين الحالية والسابقة في واشنطن إلى الاستعداد للقيام بذلك، وحث الحكومة الأميركية على التخلي عن موقفها غير البنّاء وأن تولي مزيداً من الاهتمام وأكثر من القضايا السياسية، لموضوع السجناء وأسرهم»، محمّلاً الإدارة الأميركية مسؤولية أي تأخير في عملية الإفراج عن هؤلاء السجناء.

وبشأن الحوار بين إيران والسعودية، قال ربيعي إن المفاوضات الإقليمية ضرورة مستديمة، و«نحن نحمل رؤية إيجابية تجاه المفاوضات مع السعودية»، معلناً أن إيران تدعو بناء على ثوابتها السياسية إلى تعزيز السلام والاستقرار في منطقة الخليج بواسطة الدول الإقليمية ذاتها، مرحباً بالحوار الذي يؤدي إلى النتائج المنشودة.

بالتوازي مع ذلك، كان روحاني يشدد، أمس، على حق بلاده في استخدام أصولها المودعة لدى بنوك كوريا الجنوبية، معرباً عن أسفه لأن «العلاقات المميزة» بين طهران وسيول واجهت بعض المشاكل خلال السنوات الأخيرة، ومتطلعاً إلى تسويتها في أقصر وقت ممكن. جاء ذلك خلال استقباله سفير كوريا الجنوبية الجديد في طهران يون كانغ هيون، الذي قدّم أوراق اعتماده. وهناك نحو 7 مليارات دولار من الأموال الإيرانية مجمّدة في سيول بسبب العقوبات الأميركية. ولفت روحاني إلى أن «العلاقات المميزة بين إيران وكوريا الجنوبية واجهت خلال السنوات الأخيرة بعض العقبات جراء الحظر الأميركي الجائر»، مؤكداً ضرورة رفع هذه العراقيل بأسرع وقت ممكن. وأضاف «نحن اليوم نواجه مشكلة في سياق شراء الأجهزة والمعدات الطبية والدوائية، بما في ذلك اللقاح المضاد لفيروس كورونا باستخدام ارصدتنا في بنوك سيول».

في السياق، أكد النائب في مجلس الشورى الإسلامي مصطفى ميرسليم أن المجلس يتابع بدقة المفاوضات النووية مع أميركا، وحذّر في تصريح صحافي، حكومة رئيسي «من خبث أميركا في المفاوضات»، وأكد على ضرورة اعتماد الحكومة المقبلة استراتيجية محددة حيال المفاوضات النووية، واعتبر أن «الأميركيين غدروا باستمرار بالشعب الإيراني وأخفوا نواياهم السيئة تجاهه ولن تتغير سياساتهم بالتأكيد، إلا أن ذلك لا يعني أننا لا نريد الحوار، لكن الحكومة ينبغي لها التصرف بحكمة ودهاء في المفاوضات».

مقابل ذلك، كان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي يعلن أن انتظار تولي الحكومة الجديدة مهامها في طهران في أغسطس/ آب المقبل يجمّد المفاوضات حول النووي الإيراني ويجعل الوكالة في وضع «غير مريح». وقال غروسي خلال مقابلة مع «فرانس برس»، إن «هناك مجموعة مسائل نسعى إلى توضيحها مع إيران وسيتعيّن علينا انتظار استئناف (المحادثات) مع الإدارة الجديدة». وتابع «إنه وضع غير مريح، على الأقل بالنسبة إلينا في الوكالة. لا أعلم (ماهية الوضع) بالنسبة للآخرين (الجهات المشاركة في المفاوضات)، لكن أعتقد أنهم يفضّلون التفاوض وليس الانتظار». واعتبر غروسي أن الآفاق غير واضحة، لكنه شدد على ضرورة «التحلي بالتفاؤل... يجب الانتظار. وما أن تصبح الحكومة الجديدة قادرة على العمل معنا بجدية، يجب بدء (المفاوضات) بأسرع ما يمكن».

وأوضح غروسي أنه على الرغم من توقف المفاوضات حول الملف النووي الإيراني في فيينا، تجري الوكالة الدولية للطاقة الذرية حواراً «موازياً» مع طهران حول أعمال التفتيش ودخول المنشآت التي فُرضت عليها «قيود كبيرة» في فبراير/ شباط الماضي، وقال إن «على إيران واجبات تجاه الوكالة. لا يمكنهم أن يقولوا ببساطة أوقفنا (أعمال التفتيش)، قد يفعلونها لكن هذا الأمر سيؤدي إلى إشكالية». وتطرّق غروسي إلى مسألة تسجيلات كاميرات المراقبة التابعة للوكالة المجهّزة بها بعض المنشآت النووية، والتي باتت إيران منذ فبراير تؤخر تزويد الهيئة الذرية بها. وقال المدير العام «لدينا معلومات تفيد بأن التسجيلات لن تمحى، لكن منذ انتهاء مفاعيل الاتفاق المبرم مع إيران، أي في 24 يونيو/ حزيران، نعتمد على الضمانات الشفهية والأمور بغاية الهشاشة».

وكان السفير الروسي لدى المنظمات الدولية في فيينا ميخائيل أوليانوف قد كتب، الإثنين، على «تويتر»: «لا شك أن الحكومة الإيرانية الجديدة بحاجة إلى وقت للاستعداد لاستئناف مفاوضات فيينا، ولكن إلى متى؟ لا أحد يعرف. علينا أن ننتظر الإعلان الرسمي من طهران، وكلما حدث ذلك مبكراً، كان أفضل».

أعلن غروسي إجراء حوار مع طهران حول أعمال التفتيش (الكس هالدا/فرانس برس)

ربيعي: المفاوضات مؤجلة إلى ما بعد انتقال كامل للسلطة

غروسي: الآفاق غير واضحة ويجب بدء المفاوضات بأسرع وقت

«انجازات» المضادات الجوية

أكد قائد سلاح المضادات الجوية الإيراني، العميد علي رضا صباحي فرد، أمس الثلاثاء، إن السلاح نجح في إقامة حصن منيع امام اي محاولات احتمالية لتغلغل الاعداء. وقال صباحي فرد، خلال تفقده مقار سلاح المضادات الجوية في شمال شرقي وشرقي إيران، إن «سلاح المضادات الجوية حقّق انجازات كبيرة، وبات قوة يعتد بها على صعيد المنطقة، بفضل استخدام منظومات ومعدات متقدمة وحديثة محلية الصنع على يد المختصين الشباب في البلاد».

تقرير

مصر: شواهد تنفي الانفراجة الحقوقية

تبرز عوامل عديدة لتنفي وجود انفراجة حقيقية في قضايا المجال العام في مصر، مع استمرار استخدام أدوات لقمع نشطاء معينين، وذلك فيما يرغب النظام الحاكم بالتقارب مع الولايات المتحدة للحصول على دعمها في قضية سد النهضة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لا يمكن قراءة قرارات إخلاء السبيل التي صدرت في الآونة الأخيرة لأكثر من 150 معتقلاً في مصر، على رأسهم ولأول مرة منذ سنوات 6 شخصيات عامة من نشطاء حقوقيين وسياسيين وصحافيين، من دون أخذ ثلاثة أمور أساسية في الاعتبار، أولها استمرار استخدام أدوات أخرى لقمع نشطاء بعينهم وفئات أخرى من المواطنين باعتقالهم وتدويرهم في قضايا أخرى ومحاكمتهم باتهامات وهمية، ثانيها زيارة مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل الأخيرة إلى واشنطن وما يتكشف حالياً من تفاصيلها، وثالثها قضية سد النهضة ورغبة النظام المصري الحاكم في ضمان مساندة البيت الأبيض بشأنها على الرغم من الضغوط المستمرة والمتنوعة التي تمارسها إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لحمله على تحسين أوضاع حقوق الإنسان.

فمن المنظور الأول ما زال النظام مصراً على إغلاق المجال العام في وقت كان من المفترض أن يشهد «انفراجة حقيقية» بالإعلان عن استراتيجية حقوق الإنسان المصرية نهاية الشهر الماضي، ولكن بدلاً من حسم الخلافات الأمنية والاستخباراتية حول تفاصيلها التي شاركت في وضعها شخصيات حقوقية تصنف على أنها قريبة من الدولة أو مأمونة الجانب، اكتفت المخابرات بتوجيه الإعلاميين إلى الحديث العلني عن «انفراجة متوقعة» وادعاء المطالبة بتعدد الأصوات والسماح للرأي الآخر بالتداول في الصحافة والتلفزيون، أخذة من قرارات إخلاء السبيل الأخيرة غطاء لممارسات أخرى كاعتقال رئيس تحرير صحيفة «الأهرام» الأسبق عبد الناصر سلامة بعد نشره مقالاً يتهم فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتقصير في ملف سد النهضة.

كما أن السلطات في الأسابيع الثلاثة الماضية فقط بدأت محاكمة ثلاثة من المعتقلين في قضية «خلية الأمل» هم زياد العليمي وهشام فؤاد وحسام مؤنس على ذمة قضية جديدة مجهولة الحيثيات، وجّهت لهم فيها اتهامات بتدبير السلم العام ونشر أخبار كاذبة من خلال مجموعة من المنشورات التي تعود لسنوات سابقة على مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف ضمان استمرار حبسهم بعد انتهاء فترة الحبس الاحتياطي القصوى لهم على ذمة قضية الأمل منذ أيام.

كما ألقت القبض على عدد غير معروف، تقول مصادر حقوقية إنه أكثر من خمسة باحثين، من الدارسين المصريين في الخارج لدى عودتهم إلى مصر، وأطلقت سراحهم فيما بعد، بينما صدر حكم على باحث آخر هو أحمد سمير سنطاوي باتهامات تتعلق باستخدام وسائل التواصل. واستمرت السلطات في منع عدد من الباحثين المتهمين في قضايا سياسية سابقة من السفر ومنهم من يحملون الجنسية الأميركية، بالتوازي مع استدعاء عدد من الحقوقيين المتهمين في قضية التمويل الأجنبي القديمة 173 لسنة 2011 للتحقيق مرة أخرى، فضلاً عن استمرار رفض العفو عن المعتقلين الإسلاميين الذين ما زالوا قابعين في السجون بالآلاف.

هذا الحراك مقابل قرارات إخلاء السبيل المحدودة بالنسبة لحجم المشكلة في مصر، يكشف أن النظام ما زال يعمل بالآلية القديمة نفسها لإغلاق المجال العام، مع إضفاء شكل من ادعاء الانفراجة، لمغازلة الغرب بشكل عام والولايات المتحدة خصوصاً. وهنا يمكن البحث في المشهد من المنظور الثاني الخاص بالزيارة الأخيرة لعباس كامل إلى واشنطن والتي لم يُعلن عنها رسمياً في مصر من الأساس، وخرجت عنها معلومات محدودة في وسائل الإعلام الأميركية. وقالت مصادر دبلوماسية مصرية مطلعة إن الزيارة شهدت تحذيراً لمصر بالعودة لوقف أجزاء من المساعدات السنوية، تزيد قيمتها الإجمالية على 300 مليون دولار، فضلاً عن التلويح بوقف مساعدات عسكرية محددة، في حال عدم تحقيق تقدّم ملموس في مجال حقوق الإنسان.

وقوبلت الأفكار التي عرضها كامل لتحسين العلاقة بين الطرفين بالتشكيك من الجانب الأميركي نظراً لملاحظات عدم جدية المصريين في تغيير سياساتهم في المجال ذاته. ومن بين تلك الأفكار دعوة عدد من قيادات ونواب بالحزبين الديمقراطي والجمهوري وعدد من الإعلاميين لزيارة مصر، بما في ذلك نواب سبق أن هاجموا السياسات المصرية والعلاقة بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس السابق دونالد ترامب، ليلتقوا خلالها رئيس الجمهورية وعدد من المسؤولين التنفيذيين والبرلمانيين. ولكن البرنامج سيتضمّن، على عكس ما حدث مع الوفود السابقة التي زارت مصر للقاء السيسي فقط بين عامي 2015 و2018، فعاليات أخرى مثل زيارة قناة السويس وبعض المواقع الإنشائية والسكنية الجديدة كالعاصمة الإدارية والعلمين الجديدة والأسمرات لتقديم صورة عما يرغب النظام في إيصاله من رسائل، تركز في الأساس على «تحقيقه تقدماً كبيراً على صعيد التنمية والحالة الاقتصادية للمصريين» وأن «المشاكل الخاصة بالأوضاع الحقوقية والحريات السياسية لا تمثل الأولوية للغالبية العظمى من جموع المصريين». كما أن المسؤولين الأميركيين لم يعجبهم، بحسب المصادر، التبرير الدائم لممارسة القمع بتنفيذ القرارات والأوامر القضائية، بينما تحيط الشكوك باستقلال القضاء المصري.

وربطت المصادر بين الحساسيات التي شهدتها الزيارة وبين المساحة التي منحتها السلطات بعد ذلك لمبادرة «الحوار الدولي» التي يقودها الوسيط السياسي الأبرز في مصر حالياً محمد أنور السادات، رئيس حزب «الإصلاح والتنمية» والنائب البرلماني السابق، والتي تضم شخصيات متنوعة الاتجاهات الفكرية والاتصالات بالخارج، ويرغب النظام في تصديرها كوسيلة لتحسين صورته في الأوساط الأميركية تحديداً.

أما من المنظور الثالث وهو قضية سد النهضة، فليس أمام النظام الحاكم إلا توطيد علاقته بواشنطن إذا أراد حلاً دبلوماسياً مضموناً بعيداً عن الموقف الروسي السلبي والجهود الصينية التي لا تفضي إلى شيء، لا سيما أن الولايات المتحدة تضع عدم الإضرار بمصر على رأس أولوياتها، جنباً إلى جنب الحفاظ على سلم المنطقة وعدم جرها إلى حرب مفتوحة، خصوصاً في ظل توتر العلاقات مع روسيا وتنافسها على السيطرة على شرق المتوسط وشرق أفريقيا.

وعلى الرغم من موافقة بايدن على منح مساعدات بقيمة 410 ملايين دولار تقريباً في الآونة الأخيرة، إلا أنها أحيطت بجدل كبير داخل البيت الأبيض وبين قيادات الحزب الديمقراطي، الذين عمل بعضهم في المقابل على اتخاذ بعض الإجراءات التي تؤكد عدم قبول واشنطن بما يمكن وصفه بـ«التلاعب المصري» بهذا الملف و«ادعاء الاستجابة» لكل المناشدات الأميركية. ففي الساعات الأخيرة أحكم الفريق الأميركي المتشدد تجاه النظام المصري قبضته على إدارة ملف المعونة الأميركية لمصر، بتعيين تامارا كوفمان ويتس مساعدة لرئيسة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لشؤون الشرق الأوسط، وهي التي عملت سلفاً في مكاتب الشرق الأدنى والشرق الأوسط في الخارجية الأميركية في فترة الربيع العربي وصاحبة باع طويل في مناهضة سياسات النظام المصري بعد انقلاب يوليو/ تموز 2013. علماً أن رئيسة الوكالة نفسها سامانثا باور عُرفت بمواقفها المعارضة لسياسات السيسي في فترة تمثيلها الولايات المتحدة بمجلس الأمن وبعدها.

بدأت السلطات محاكمة ثلاثة من المعتقلين في «خلية الأمل»

تحاول القاهرة توطيد علاقتها بواشنطن لدعمها بملف النهضة

أطلقت السلطات سراح بعض الناشطين البارزين بينهم ماهينور المصري (محمد محمود/الأناضول)

متابعة

أردوغان وتنار خلال الاحتفال أمس (رسيت أرتورك/الأناضول)

أردوغان يتمسك بحل الدولتين: قبرص التركية بدأت تنهض

أغلق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الباب أمام إمكانية توحيد قبرص، إذ جدّد، خلال زيارة إلى قبرص التركية غير المعترف بها دولياً، دعمه المطلق لحل الدولتين، متهماً السلطات القبرصية اليونانية بـ«عدم النزاهة» في إيجاد حلّ لأزمة الجزيرة المقسّمة. واستيقظت نيقوسيا، عاصمة جمهورية قبرص في الجنوب، فجر أمس، على صفارات الإنذار، تذكيراً ببدء الهجوم التركي في 20 يوليو/ تموز 1974. وفي الشمال، رسمت المروحيات التركية في الأجواء العلم التركي وعلم «جمهورية شمال قبرص التركية» التي لا تعترف بها سوى أنقرة، فيما كان أردوغان يشاهد استعراض قوات بلاده المتمركزة في هذا الجزء من الجزيرة. وإلى جانبه، جلس زعيم القبارصة الأتراك أرسين تتار، الذي أعلن بدء «المرحلة الثانية من خطة توسعة فاروشا»، المدينة التي تشكل رمزاً لتقسيم قبرص، بهدف «إنهاء حالة الحداد». وقال أردوغان، أمام النواب القبارصة الأتراك في شمال نيقوسيا قبل مشاركته في مراسم احتفالات «عيد السلام والحرية»، وذلك في إشارة إلى العملية التركية في جزيرة قبرص في 1974: «لا يمكن استئناف عملية تفاوض جديدة إلا بين دولتين»، مضيفاً «من أجل هذا، يجب تأكيد السيادة والمكانة المتساوية» مع جمهورية قبرص.

وشدّد على أنّه «لا يمكن إحراز تقدم في المفاوضات من دون التسليم بوجود شعبين ودولتين، فليس لدينا 50 عاماً نضيّعها على نماذج ثبت بطلانها»، مضيفاً: «نحن على حق وسندافع عن حقنا حتى النهاية». واعتبر أن «المجتمع الدولي سيقبل، عاجلاً أو آجلاً، هذا الواقع». وبعد فشل جولات تفاوض كثيرة برعاية الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة، أبرزها في سويسرا في 2017، يطالب أردوغان بإقامة دولتين واعتراف المجتمع الدولي بشمال قبرص. وقال الرئيس التركي: «يضر القبارصة اليونانيون على تبني موقف متطرف، غير صادق وغير متكامل، وهو منفصل عن الواقع»، مضيفاً «هم غير صادقين». وندد بما وصفه بـ«أكاذيب» الاتحاد الأوروبي، الذي نبّه إلى أنه «لن يقبل أبداً بحلّ الدولتين». واعتبر أردوغان، الذي افتتح عدداً من المشاريع، أن منطقة مارأش «ستنهض مجدداً في إطار القانون الدولي». وأضاف أن «جمهورية قبرص التركية، بدأت تنهض على قدميها»، مشيراً إلى أن «أنقرة ستعمل على توسيع مرحلة الرقمنة فيها». وأعلن أن بلاده «تولي أهمية كبيرة لمشاريع المواصلات في جمهورية قبرص التركية»، معتبراً أن «البنية التحتية لقطاع المواصلات تعكس مدى تطور البلاد».

وشدد أردوغان على أن «الحياة ستستأنف» في فاروشا، مجدداً دعوته للمالكين القبارصة اليونانيين إلى المطالبة، عبر لجنة قبرصية تركية، بتعويض عن خسارة ممتلكاتهم. وإعادة فتح المدينة الساحلية، التي فرّ سكانها في 1974، هو خط أحمر بالنسبة إلى حكومة قبرص اليونانية. ويزور وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس نيقوسيا اليوم الأربعاء، للقاء الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس ونظيره نيكوس خريستوليديس، وفق الخارجية اليونانية التي ندّدت «بالتصرف غير القانوني» لتركيا في قبرص.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

شرق غرب

4850 اسيرا يقضون العيد في سجون الاحتلال

أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، في بيان بالتزامن مع حلول عيد الأضحى أمس الثلاثاء، أن نحو 4850 أسيراً يقبعون في سجون الاحتلال الإسرائيلي موزعين على نحو 23 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف. وأشارت إلى أنه «في كل عيد يتجدد المشهد، حيث إن الآف الفلسطينيين يحرمون من فرحة إحياء طقوسه وشعائره الدينية بين الأهل والأحباب بفعل تغييبهم القسري في سجون الاحتلال، ليبدل الفرحة حزناً ووجعاً ومرارة».

(العربي الجديد)

البرهان يدعو إلى نبذ «الجهوية والعصبية»

اعتبر رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، عبد الفتاح البرهان (الصورة)، في خطاب لمناسبة عيد الأضحى أمس الثلاثاء، أن مجابهة التحديات والمخاطر التي تواجه بلاده تتطلب تحقيق الوحدة الوطنية ونبذ «الجهوية والعصبية والحزبية». ودعا إلى «ضرورة وحدة قوى الثورة والقوى الوطنية التي تؤمن بالتغيير وبمبادئ وتطلعات الشعب في الحرية والسلام والعدالة». وأكد التزامه المضي قدماً لتحقيق أهداف ثورة ديسمبر/ كانون الأول 2018.

(الأناضول)

«حماس» تنتخب زاهر جبارين نائبا للعاروري

كشف مصدر فلسطيني مطلع، لوكالة «الأناضول» أمس الثلاثاء، أن حركة «حماس» انتخبت زاهر جبارين نائباً لرئيسها في إقليم الضفة الغربية صالح العاروري للدورة الحالية بين 2021 و2025. وجبارين من مدينة سلفيت بالضفة، وهو أحد أبرز قيادات ومؤسسي «كتائب القسام» في الضفة. وحكم على جبارين في 1993 بالسجن المؤبد، لكنه خرج في صفقة تبادل أسرى في 2011.

(الأناضول)

بلينكن يدعم صحافية خططت طهران لخطفها

أبدى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أمس الثلاثاء، دعمه للصحافية الأميركية من أصل إيراني مسيح علي نجاد (الصورة)، بعدما أكد مذعنون أن طهران خططت لخطفها في نيويورك. وأشاد بلينكن، في تغريدة، بـ«الشجاعة الكبيرة» التي تتمتع بها مسيح علي نجاد، مؤكداً أن الولايات المتحدة «ستدعم دائماً العمل الأساسي للصحافيين المستقلين في كافة أنحاء العالم». وأضاف «لن تسمح بالمحاولات التي تهدف إلى ترهيبهم أو إسكاتهم».

(فرانس برس)

مشروع حلّ بين واشنطن وبرلين على «نورد ستريم 2»

توقعت مصادر مطلعة، في واشنطن أول من أمس، أن تعلن الولايات المتحدة وألمانيا في الأيام المقبلة عن اتفاق لحل نزاعهما القائم منذ فترة طويلة بشأن خط أنابيب الغاز الروسي «نورد ستريم 2». ولم تتكشف على الفور تفاصيل، لكن المصادر قالت إن الاتفاق سيتضمن تعهدات من الجانبين لضمان زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة بأوكرانيا للتعويض عن أي تداعيات سلبية لخط الأنابيب الجديد الذي سينقل الغاز إلى ألمانيا.

(رويترز)

الحدث

تتلقى شخصيات سورية معارضة دعوات لحضور مؤتمرات هدفها بحث الأزمة، كما يجرى التحضير لعقد مؤتمرات تصب في ذات السياق، فيما يواجه المسار السياسي للأزمة جموداً طويلاً، في ظل واقع جديد ميداني وسياسي فرضه الدعم الكبير للنظام من حلفائه

حراك سوري جديد

مؤتمر لجمع شخصيات معارضة

يتقاسص المجتمع الدولي عن العمل لحل سوري (عمر حج قدور/فرانس برس)

عماد كركص

في ظل انسداد الطريق أمام التوصل إلى حلّ للقضية السورية، بعدما فرض الدعم اللامحدود من حلفاء النظام السوري له، وتقاعس حلفاء أو أصدقاء المعارضة عن دعمها، واقعاً جديداً ومعقداً على الصعيدين الميداني والسياسي، يبرز بين الحين والآخر حراك لشخصيات سورية مستقلة، وأخرى من المعارضة، لطرح أفكار جديدة لإيجاد حل للصراع، وذلك من دون التفكير بإنتاج أجسام معارضة جديدة، والذي سعت إليه بعض القوى بعيداً عن توجه «الائتلاف الوطني السوري» المعارض، تفادياً لمزيد من التشرذم.

وفي هذا السياق، علمت «العربي الجديد» أن منظمة فاعلة في أوروبا وجّهت دعوات لشخصيات سورية معارضة، أقرب للمستقلة ولا تنتمي إلى أجسام سياسية، لحضور مؤتمر سيُعقد في العاصمة الألمانية برلين بين 30 يوليو/تموز الحالي والأول من شهر أغسطس/ آب المقبل، لـ«بحث سبل حل الأزمة السورية». وأشار مصدر مطلع، تحدث لـ«العربي الجديد»، إلى أن المؤتمر سيشهد حضوراً دبلوماسياً من قبل بعض الدول التي تُعرف بأصدقاء الشعب السوري، ويتوقع أن تشارك فيه شخصيات معارضة مرموقة، كرياض حجاب (رئيس الوزراء المنشق) والرئيس الأسبق للائتلاف الوطني المعارض معاذ الخطيب، والمعارض السوري المعروف برهان غليون، فيما أشار المصدر إلى أن المحامي والحقوقي أنور البني هو من يقوم بتوجيه الدعوات للمؤتمر.

لكن البني أكد في اتصال مع «العربي الجديد» أنه مدعوّ إلى المؤتمر وليس داعياً إليه، ولا علاقة له بعملية التنظيم، مؤكداً أن الدعوة وصلت إليه من منظمة تسمى «شبكة التفاعل التنموي»، مشيراً إلى أن ليس لديه الكثير عن التفاصيل والأجندات التي ستُبحث في المؤتمر. وعندما عرض «العربي الجديد» على البني العنوان المقرر للمؤتمر، وهو «بحث سبل حل الأزمة السورية»، علّق البني بأن الحل لم يعد في يد السوريين، لكن المؤتمر قد يكون لتبادل الأفكار وعرض وجهات النظر والحديث بحرية بين السوريين. وأكد عقد المؤتمر في الفترة التي أشار إليها المصدر، من دون معرفته بالشخصيات المدعوّة. وأشار البني إلى أن الجهة المنظمة للمؤتمر أبدت رفضها الحديث عن الموضوع في الإعلام، مضيفاً: «ربما لا يريدون أن يكون للإعلام دور سلبي في التعاطي مع الفكرة، كونهم يريدون لهذا المؤتمر أو الاجتماع أن يجمع سوريين ليتكلموا بصدق ووضوح بعيداً عن الكلام المنمق والدبلوماسي المصدر للإعلام».

ولم تتمكن «العربي الجديد» من التواصل مع منظمة «شبكة التفاعل التنموي» لعدم حضورها الفاعل في الشأن السوري. ومن خلال البحث عبر الوسائط المفتوحة، تبين أن الشبكة تأسست في عام 2013 على يد مجموعة من الناشطين السوريين الشباب لمساعدة اللاجئين السوريين في لبنان، وتوثيق جرائم حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري والأطراف المتحاربة الأخرى، من دون أن تكون لها أي سابقة في لعب دور سياسي، أو تنظيم نشاط من هذا النوع. ويدير الشبكة الناشط السوري ماهر أحمد الإبراهيم، الذي لا تتوفر عنه كذلك معلومات مهمة. أما معاذ الخطيب، ورداً على سؤال لـ«العربي الجديد» عما إذا ما كان تلقى دعوة في هذا الخصوص، فأجاب بأنه تلقى خلال الفترة الماضية العديد من الدعوات لحضور اجتماعات ومؤتمرات تضم شخصيات معارضة سورية، ولا يعرف ما إذا كانت دعوة الشبكة إحداها، واتّسم بشكل شخصي، مشيراً إلى أنّ حراكاً واضحاً من قبل أطراف وشخصيات مختلفة تسعى إلى جمع أكبر عدد من السوريين لتبادل الأفكار في التعقيد الحاصل، بتطور إلى ما يشبه هذه المؤتمرات أو الاجتماعات.

وتواصلت «العربي الجديد» مع مكتب حجاب، من دون حصوله على إجابات حول تلقيه دعوة للمؤتمر من عدمه. وبناء على ذلك، ستبقى معطيات ونتائج هذا المؤتمر رهن ما سيخرجه المنظمون له أو الحاضرون فيه بعد إتمامه في الفترة المقررة، وهذا ما أكده المحامي أنور البني بقوله إن الجهة المنظمة ربما ستؤجل الحديث عن مشروعها في الإعلام إلى حين خروج النتائج ومن ثم الحديث عنها.

في سياق قريب، كان من المفترض أن يعقد اليوم الأربعاء في مدينة جنيف السويسرية مؤتمر لشخصيات معارضة تحت عنوان «مؤتمر سوري - سوري لاستعادة السيادة»، كان يتم التجهيز له من قبل شخصيات فاعلة، على أن يكون الحضور على مستوى المستقلين وليس بحسب انتماءاتهم السياسية، لكن يبدو أن الاستعدادات لم تكتمل لعقد هذا المؤتمر من قبل المنظمين.

وكانت مصادر قد أكدت لـ«العربي الجديد» في وقت سابق أن الشخصيات المعارضة التي تُحضّر للمؤتمر المذكور تأخذ منحى مستقلاً، على الأقل في الفترة الحالية، من بينها اللواء مصطفى الحاج علي وهيثم مناع وخالد المحامد وآخرون، وستتم دعوة شخصيات معارضة من دمشق وكذلك من شمال شرقي سورية عبر استهداف شخصيات كردية. وبحسب المصادر، فإن حرص المنظمين ينصبّ على أن يكون الحاضرون ممثلين عن كافة المكونات السورية على المستوى المذهبي والعرقي، مع تجنيب تمثيل المكونات السياسية للحسبان في طريقة دعوة الشخصيات.

وتقف وراء الدعوة لهذا المؤتمر «المبادرة الوطنية السورية»، التي تأسست عام 2019. ونتيجة هذه المبادرة، تم تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر تحت عنوان «المؤتمر السوري العام لاستعادة السيادة والقرار»، على أن يجمع أكبر عدد من الشخصيات التي تمثل الشرائح السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية وغيرها، بحسب أحد مؤسسيها أصف دعبول، الذي تحدث لـ«العربي الجديد» قبل نحو شهر، حين تم تحديد موعد مبدئي للمؤتمر في 20 و21 من الشهر الحالي. وأعتبر دعبول حينها، أنهم يأملون أن "يسد هذا المؤتمر فراغاً في الحالة السورية بعد فشل الأجسام المعارضة الموجودة حالياً بالتعبير عن تطلعات السوريين وعدم القدرة على التفاعل مع القوى الدولية والمؤثرين في القضية السورية، ولا سيما في إطار الحل السياسي الذي بعد عقيماً". ويعول المنظمون للمؤتمر، بحسب ما أكد دعبول، على "أن ينتج عنه جسم سياسي يسد الفراغ الحاصل". لكن إلى الآن، لم يُكتب للمؤتمر الانعقاد لظروف مجهولة.

> دُعيت شخصيات سورية لمؤتمر في برلين أواخر الشهر
>
> رأى أنور البني أن الحل لم يعد في يد السوريين

لا مساعي جدية

قال برهان غليون لـ«العربي الجديد» إنه لم يتلقَ أي دعوة لحضور اجتماع لشخصيات معارضة. وأضاف: «لا اعتقد أن هناك أي مسعى جدي من قبل الدول المعنية لدراسة آفاق للحل السوري»، مشيراً إلى أن «هناك تشويشا وتسعيما إعلاميا مستمرا لتدويخ السوريين، وضرب صدقية المعارضة».

تقرير

الجيش العراقي والبشمركة

توسيع التعاون لملء الفراغات وإبعاد المليشيات

يعمل إقليم كردستان على توسيع التعاون مع الجيش العراقي، لإبعاد فصائل «الحشد الشعبي» عن المناطق المحاذية لأربيل، وأيضاً من أجل تأمين المناطق التي باتت نقاط نشاط لمسلحي «داعش»

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

توصلت قيادة الجيش العراقي وقوات البشمركة في مدينة أربيل إلى اتفاق جديد لتشكيل قوات إضافية من الجيش والبشمركة، تأخذ على عاتقها تأمين ما بات يعرف بمناطق الفراغات في البلدات والمدن المتنازع على إدارتها بين حكومتي بغداد وأربيل، والتي باتت نقاط نشاط رئيسية لمسلحي تنظيم «داعش»، خصوصاً مناطق زمار ومخمور وجبال قره جوخ ضمن محافظة نينوى شمالي البلاد، مؤكدة استمرار التعاون المشترك بين الطرفين. ويأتي الاتفاق الجديد كتوسيع لتفاهمات سابقة بين بغداد وأربيل، نتج عنها تشكيل 6 مراكز أمنية مشتركة من الجيش والبشمركة، للتنسيق في ما يتعلق بملف ملاحقة بقايا تنظيم «داعش». وقد باشرت تلك المراكز عملها فعلياً قبل فترة. ويؤكد مراقبون أن استمرار استهداف مطار أربيل، حيث توجد قوات أميركية في الجزء الغربي منه من قبل الفصائل المسلحة الموالية لإيران، دفع باتجاه زيادة التعاون والتنسيق بين الجيش العراقي والبشمركة، والسعي إلى ضبط جميع الفراغات الأمنية في تلك المحاور.

وخلال الفترة الأخيرة التي أعقبت الاستهداف الأخير لمطار أربيل في السادس من الشهر الحالي، عقدت القيادات الأمنية في بغداد وإقليم كردستان العراق عدة اجتماعات، بحثت خلالها إمكانية توسيع التعاون، لإنهاء الهجمات على أربيل. وقال رئيس أركان قوات البشمركة، الفريق جمال الفصائل كان قد تبنّى صراحة الهجوم الأخير على مطار أربيل، وعبّرت أخرى عن دعمها للهجوم. وأكد مسؤول رفيع المستوى في وزارة الدفاع العراقية تلك التفاهمات، معتبراً أن التفاهمات اقتضتها التطورات الميدانية. وقال المسؤول الذي طلب عدم كشف اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «الاجتماعات المشتركة مع قيادة البشمركة أثمرت عن تلك التفاهمات، وأن القوات المشتركة ستعمل على سد الفراغات الأمنية، التي تتحرّك من خلالها عناصر البداية في منطقة متنازع عليها بمحافظة ديالى ضمن بلدة خانقين إلى غرب دجلة». وأشار إلى أن «مراكز التنسيق المشتركة، التي تم تشكيلها أخيراً، بين الطرفين تواصل مهامها من دون أي عراقيل».

ويحاول الجانب الكردي توسيع التعاون مع الجيش العراقي، لإبعاد فصائل «الحشد الشعبي» عن المناطق المحاذية لأربيل (عاصمة الإقليم)، لا سيما أن بعض تلك الفصائل كان قد تبنّى صراحة الهجوم الأخير على مطار أربيل، وعبّرت أخرى عن دعمها للهجوم. وأكد مسؤول رفيع المستوى في وزارة الدفاع العراقية تلك التفاهمات، معتبراً أن التفاهمات اقتضتها التطورات الميدانية. وقال المسؤول الذي طلب عدم كشف اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «الاجتماعات المشتركة مع قيادة البشمركة أثمرت عن تلك التفاهمات، وأن القوات المشتركة ستعمل على سد الفراغات الأمنية، التي تتحرّك من خلالها عناصر الإرهاب والجهات الخارجة عن القانون». وأضاف: «نسعى لاستمرار التعاون الأمني، وستكون لنا اجتماعات مشتركة لاحقة تبحث التطورات الميدانية ونتائج التنسيق الأمني المشترك». وأكد أن «الحكومة العراقية تريد زيادة التعاون، كون الملف الأمني يحتاج إلى تنسيق واسع، لمواجهة التحديات وضبط الفراغات الأمنية». وكشف أن «تشكيل القوات المشتركة يحظى بدعم من التحالف الدولي، ضمن توصيات سابقة بشأن ضرب جيوب وخلايا داعش في مناطق ذات تضاريس وعرة، ينشط بها التنظيم بين محافظات نينوى وكركوك وديالى شمال وشرق العراق».

> اتفاق على تشكيل لواءين مشتركين من الجيش والبشمركة
>
> الزاملي: إبعاد الحشد عن المناطق المتنازع عليها غير ممكن

قوى سياسية كردية اعتبرت أن التفاهمات مع بغداد تمثل منطلقاً مهماً لحفظ أمن المناطق المتنازع عليها، فضلاً عن أمن مناطق الإقليم. وقال القيادي في الحزب «الديمقراطي الكردستاني» ماجد شنكالي، لـ«العربي الجديد»، إن «تشكيل القوة، ونشرها في الفراغات الأمنية بالمناطق المتنازع عليها مهم جداً لتأمين هذه المناطق، وليس فقط تأمين أربيل والإقليم»، مبيناً أن «المناطق التي ستنتشر بها القوات متردية أمنياً». وأضاف شنكالي أن «التنسيق المشترك بين بغداد وأربيل يعطي قوة للعراق، ويعطي قوة وضمانة لإقليم كردستان بحماية أمنه وحماية المناطق المتنازع عليها. بالتأكيد هناك بعض القوى والفصائل المسلحة التي لا تريد استمرار هذا التنسيق، كونه يؤثر على مصالحها في تلك المناطق». وأوضح أن «هذا التعاون جاء بعد جهود كبيرة وتنسيق وحوارات مستمرة لأكثر من عام». وشدد على «أن تعاوننا مع الجيش العراقي، دون غيره من المؤسسات الأمنية العراقية الأخرى، مهم جداً بالنسبة لنا، لا سيما أن مؤسسة الحشد الشعبي تضم فصائل لدينا ملاحظات كثيرة عليها».

وبيّن أن «تلك الفصائل لا تحترم الدولة، وتتبنى ما يسمى بنهج المقاومة وغير ذلك، وأن قياداتها تتحدث بأنهم مستمرون باستهداف المصالح الأميركية في أي مكان بالعراق، وهذا إثبات أنهم لا يلتزمون بقانون الدولة»، مضيفاً «لم تتولد الثقة المتبادلة بيننا وبين الحشد الشعبي، وهذه الثقة لن تعود إلا بأفعال تبين إمكانية عودتها، وهذا حالياً أمر صعب».

أما تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، فبدا غير راغب في هذا التعاون، مقللاً من أهمية الدور الأمني لتلك القوات. وقال عضو التحالف عباس الزاملي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «بعض المناطق الحدودية مع الإقليم، بين الموصل وأربيل باتجاه سهل نينوى مؤمنة بوجود قطعات من الحشد الشعبي والقوات الأمنية»، معتبراً أن «تشكيل قوات جديدة مشتركة من الجيش والبشمركة، لن يحد من الهجمات على أربيل بشكل نهائي». ولفت إلى أن «الإقليم لديه تواصل مع الحكومة الاتحادية، وأن الضربات التي استهدفت أربيل جعلت من حكومة بغداد تتعاطف مع الإقليم». وشدد على أن «الأجندات السياسية الكردية موجودة، لكن على الأكراد أن يعلموا أن محاولاتهم إبعاد الحشد الشعبي عن المناطق المتنازع عليها أمر غير ممكن، فهم صمام أمان تلك المناطق، خصوصاً أنها (الحشد) مشكلة من أبناء تلك المناطق (المتنازع عليها)». وأضاف «الحلم الكردي بعودة السيطرة على تلك المناطق، وإخراج الحشد منها، بعيد المنال». وكانت حكومة إقليم كردستان قد حمّلت أخيراً حكومة بغداد وقوات التحالف الدولي مسؤولية الهجمات التي تعرّض لها مطار أربيل، مطالبة إياهما بتحقيق مهني بالملف.

يحاول الأكراد توسيع التعاون مع الجيش العراقي (صافين حامد/فرانس برس)

شرق غرب

80 قتيلا وجريحا بتفجير مدينة الصدر

أعلنت السلطات العراقية، أمس الثلاثاء، الحصيلة الرسمية لضحايا التفجير الذي استهدف سوقاً شعبية في مدينة الصدر شرقي بغداد، ليل الإثنين – الثلاثاء. وأكدت خلية الإعلام الأمني العراقية، أن التفجير أوقع 30 قتيلاً وأكثر من 50 جريحاً، موضحة أنه جرى بعدما فجّر إرهابي انتحاري حزاماً ناسفاً كان يرتديه.

(العربي الجديد)

سياسيون عراقيون يلمحون إلى تأجيل الانتخابات

رجحت قوى سياسية وبرلمانية عراقية، أمس الثلاثاء، توجه العراق إلى تأجيل انتخاباته التشريعية المبكرة المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، في حال استمرار مقاطعة «التيار الصدري» والقوى المدنية لها. وقال رئيس كتلة «يارق» في البرلمان، محمد الخالدي، إن أغلب قادة القوى السياسية لا يرغبون بإجراء الانتخابات في موعدها، فيما رأت النائبة ندى شاكر أن «إعلان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر مقاطعته للانتخابات أربك الوضع»، لافتة إلى أن «بعض الكتل قد تلتحق به».

(العربي الجديد)

تركيا: تحييد 39 «إرهابياً» في الشمال السوري

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الثلاثاء، تحييد 39 «إرهابياً» خلال الأيام الخمسة الماضية، قالت إنهم كانوا يستعدون لشن هجمات في مناطق متفرقة شمالي سورية، في إشارة منها إلى عناصر «وحدات حماية الشعب» في شمالي سورية. وأكدت الوزارة في بيان، أن «عمليات مكافحة العناصر الإرهابية»، التي تقوم بها القوات التركية «مستمرة بحزم داخل حدود تركيا وخارجها».

(الأناضول)

الطيران الروسي والنظام يجددان خرق الهدنة

جدد الطيران الحربي الروسي أمس الثلاثاء، غاراته على شمال غربي سورية، فيما واصلت قوات النظام خرق اتفاق الهدنة في إدلب. وقصف الطيران الحربي الروسي أمس، مناطق في جبل الأكراد بريف اللاذقية الشمالي الشرقي، تزامناً مع قصف مدفعي من قوات النظام على محور جبل شحشبو في ريف إدلب، رافقه تحليق حربي روسي مكثف فوق المنطقة. وطاولت الضربات الجوية الروسية قرية دوير الأكراد في ريف حماة الغربي، من دون أن تسفر عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين.

(العربي الجديد)

بوتين يشيد بطائرة «سوخوي» الجديدة

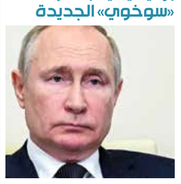

كشفت شركات تصنيع الطائرات الروسية، أمس الثلاثاء، عن نموذج أولي لطائرة مقاتلة جديدة ذات قدرات ومزايا متطورة، في معرض دولي للطيران والفضاء أقيم في جوكوفسكي، بالقرب من موسكو، وتفقده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة). ووضعت تصميم الطائرة، شركة «سوخوي»، التي أكدت أنه من المقرر أن تقوم طائرة النموذج الأولي بأولى طلعاتها في 2023. من جهته، اعتبر بوتين أن «ما شاهدناه يوضح أن سلاح الجو الروسي لديه إمكانات كبيرة للتطور».

(أسوشييتد برس)

الحدث

«معامل الموت» في ريف حلب هدف دائم للإسرائيليين

جدد الطيران الإسرائيلي استهدافه ما أطلق السوريون عليه اسم «معامل الموت المتنقلة»، في منطقة السفيرة جنوب حلب

امين العاصي

ضرب طيران، يُعتقد أنه إسرائيلي، مرة أخرى «معامل الدفاع» التابعة لقوات النظام السوري جنوب شرقي مدينة حلب كبرى مدن الشمال السوري، فضلاً عن مواقع أخرى في محيط المدينة من المرجح أنها تحولت إلى قواعد للميليشيات إيرانية و«حزب الله» اللبناني. وقالت مصادر محلية في حلب، لـ«العربي الجديد»، إنّ القصف طاول منطقة السفيرة جنوب حلب، واستهدف «معامل الدفاع» التابعة لقوات النظام في المنطقة، مشيرة إلى أن القصف استهدف أيضاً قواعد للميليشيات الإيرانية في محيط مطار كويرس العسكري جنوب حلب ومطار كويرس العسكري شرقي المدينة. من جهتها، نقلت وكالة أنباء النظام «سانا» عن مصدر عسكري في قوات النظام قوله إنه «حوالى الساعة 23:37 من مساء الاثنين، قام العدو الإسرائيلي بعدوان جوي باتجاه جنوب شرق حلب، مستهدفاً بعض النقاط في منطقة السفيرة، وقد تصدّت وسائط دفاعنا الجوي لصواريخ العدوان وأسقطت معظمها، وبيّنت حالياً تدقيق نتائج العدوان». وأشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أن الضربات الإسرائيلية «استهدفت منطقة جبل الواحة، قرب (مركز) البحوث العلمية ومعامل الدفاع التابعة للنظام السوري في منطقة السفيرة في ريف حلب»، مؤكداً وجود قاعدة إيرانية ومستودعات أسلحة لها، دُمّرت في القصف. ولفت إلى أن «انفجارات دوت في منطقة السفيرة بريف حلب الشرقي، نتيجة ضربات إسرائيلية على مواقع عسكرية لقوات النظام السوري، توجد فيها مقرات ومستودعات أسلحة للحرس الثوري الإيراني والميليشيات الإيرانية».

وكشفت مصادر، لـ«العربي الجديد»، أن قوات النظام والميليشيات التابعة له نقلت، ليل الإثنين الماضي، معدات عسكرية إلى ناحية مسكنة في ريف حلب الشرقي، وذلك بعيد تعرّض مواقعها بالقرب من مدينة حلب لقصف جوي، يعتقد أنه إسرائيلي.

وسبق أن ضرب الطيران الإسرائيلي «معامل الدفاع» في السفيرة عدة مرات على مدى السنوات الماضية، آخرها كان في مايو/أيار الماضي، بسبب تحوّلها إلى مركز نشاط عسكري لإيرانيين. ويعتقد أن «معامل الدفاع» تضم معامل لإنتاج الغازات السامة التي استخدمها النظام عشرات المرات منذ عام 2011.

وأوضح القيادي في فصائل المعارضة السورية العميد فاتح حسون، لـ«العربي الجديد»، أنه «يوجد داخل هذه المعامل مختبرات ومخازن وأنفاق عديدة»، مضيفاً: «عملية تدميرها بالكامل بحاجة لجهد جوي كثيف ومركز، أي لعدد هائل من الغارات الجوية، وهذا غير ممكن في ظل وجود كتائب وأفواج دفاع جوي محيطة بالمعامل». وأعرب حسون عن اعتقاده بأن «إسرائيل تعتمد على معلومات أمنية تجسسية، تمكّنها من معرفة مكان البناء الذي تنفّذ فيه أعمال ترى أنها ليست لصالحها، وتمكّنها كذلك من اختيار الزمان المناسب لاستهدافه». وأضاف: «أولوية الأماكن المستهدفة تكون لتلك التي تتعلق بالصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، والأجهزة الإلكترونية الدقيقة الخاصة بها، حيث تشكل هذه الصواريخ هاجساً لدى تل أبيب، تعمل على محاولة تبديده بهذه الغارات الهادفة للحد منه». وبيّن أن «معامل الدفاع» في منطقة السفيرة «تتميز بوجود خطوط لإنتاج أجزاء خاصة بالصواريخ المتوسطة وبعيدة المدى، التي تنقلها ميليشيات النظام وإيران سراً إلى الجنوب السوري».

> تنتج معامل الدفاع أجزاء من الصواريخ المتوسطة وبعيدة المدى

وأطلق سوريون خلال سنوات الثورة على «معامل الدفاع» في السفيرة تسمية «معامل الموت المتنقل»، إذ تصنّع داخلها البراميل المتفجرة التي تُعدّ من الأسلحة «الرخيصة» لجهة التكلفة، ولكنها «الأشد فتكاً» بالمدنيين، والتي استخدمها النظام على نطاق واسع في حلب وريفها أواخر 2013 وبداية 2014، ما أدى إلى قتل وتهجير عدد كبير من سكان الأحياء الشرقية من المدينة. كما استخدمها في أغلب المدن والبلدات السورية، ما أدى إلى مقتل وإصابة مئات الآف المدنيين.

وفي السياق، تحوّل ريف حلب الشرقي والجنوبي إلى منطقة نفوذ واسعة النطاق للميليشيات الإيرانية، وهو ما يفسر القصف، الذي يُعتقد أنه من طيران إسرائيلي، على منطقة العيس في ريف حلب الجنوبي ومطار كويرس العسكري في ريفها الشرقي. وبيّن رئيس تحرير موقع «إيران انسايدر» أيمن محمد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الميليشيات الإيرانية تنتشر داخل المدينة وفي أريافها، مشيراً إلى أنها «تتمركز في اللواء 80 (تابع لقوات النظام جنوب شرقي حلب)، وفي مطاري النيرب وكويرس وفي الكليات العسكرية داخل مدينة حلب وفي مطار حلب الدولي، وصولاً إلى بلدتي نبّل والزهراء الشيعيتين في ريف حلب الشمالي». وأوضح أن الميليشيات الإيرانية «بدأت تنشط أخيراً في ريف حلب الشرقي الذي خضع لسنوات لتنظيم داعش».

طُبعت البراميل المتفجرة في «معامل الدفاع» (عبد الحيد الصباغ/الأناضول)

متابعة

إسرائيل تهدد لبنان: لن نسمح بالمس بأمننا

ربطت إسرائيل بين إطلاق صاروخين من لبنان على الأراضي المحتلة والرد عليهما، وبين الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلد

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
بيروت ـ **العربي الجديد**

تصاعد التوتر بين لبنان وإسرائيل، مع تهديد قادة إسرائيل بأنه لن يسمح بسبب الأزمة في لبنان بتحويل البلد إلى «خطر أمني يهدد إسرائيل»، وذلك بعد ساعات من استهداف الجيش الإسرائيلي منطقة صور في جنوب لبنان، انطلق منها صاروخان باتجاه الأراضي المحتلة. وذكر الجيش الإسرائيلي، في تغريدة أمس الثلاثاء: «أطلق صاروخان من لبنان باتجاه شمال إسرائيل. اعترضت منظومة القبة الحديدية للدفاع الجوي أحد الصاروخين وسقط الثاني في منطقة مفتوحة داخل إسرائيل»، مشيراً إلى أنه استهدف الأراضي اللبنانية بقصف مدفعي. ووفق ما أورده موقع صحيفة «هآرتس»، أمس، عن مصادر أمنية إسرائيلية، فإنّ إطلاق مثل هذين الصاروخين ما كان ليحصل دون علم «حزب الله»، وأنّ إطلاق هذه الصواريخ قد يكون بفعل انشغال الحزب بالأزمة الاقتصادية في لبنان. وذكر الجيش اللبناني، في بيان، أن قوات الاحتلال أطلقت النار على منطقة وادي حامول قرب صور في جنوب لبنان، من دون وقوع إصابات أو أضرار. وقال، في بيان، «تعرضت منطقة وادي حامول ـ تلة أرمز لقصف مصدره مدفعية العدو الإسرائيلي، ولم يفد عن وقوع إصابات أو حدوث أضرار. وقد استُهدفت المنطقة بـ12 قذيفة مدفعية عيار 155 ملليمتراً، على خلفية ادعاءات العدو بسقوط صاروخين في الأراضي المحتلة مصدرهما لبنان». وأضاف البيان: «عثرت وحدة من الجيش في محيط منطقة القليلة على 3 مزاحف (منصات) لإطلاق صواريخ من نوع غراد 122 ملليمتراً، على إحداها صاروخ كان معداً للإطلاق تم تعطيله من قبل الوحدات المختصة».

وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام (حكومية) أن قائد قطاع جنوب اللبطاني في الجيش اللبناني العميد الركن مارون قبلاني وكبار ضباط الجيش تفقدوا مكان إطلاق الصواريخ في منطقة سهل القليلة جنوب صور، واطلعوا ميدانياً على عملية تفكيك المنصات والصاروخ الذي لم يطلق، والذي نقل إلى مكان آخر، فيما انتشرت وحدات من الجيش في محيط المكان، وقامت بعملية مسح ميداني للمنطقة، ومنعت الاقتراب منها، فيما سيّر عناصر الجيش دوريات على طول الساحل بين رأس العين وسهل القليلة، وأقام حواجز، دقق خلالها بالسيارات والأوراق الثبوتية. وأعلنت قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «اليونيفيل»، في بيان، أن إداراتها رصدت إطلاق صواريخ من لبنان فجر أمس، كما تم رصد القصف الإسرائيلي. وأشارت إلى أنها على اتصال مباشر مع الجيشين اللبناني والإسرائيلي، «من أجل الحدّ على أقصى درجات ضبط النفس، وتفادي المزيد من التصعيد». وأكدت انتشار آليات «اليونيفيل» والجيش اللبناني في المنطقة لحفظ الأمن، وأنها بدأت التحقيق في ما حصل.

وهدد رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، نفتالي بينت، خلال زيارته إلى مستوطنة قريبة من الحدود اللبنانية، بـ«رد قاس» على إطلاق صاروخين، من الأراضي اللبنانية باتجاه الأراضي المحتلة بعد قيام إسرائيل بغارات على سورية. وقال، بحسب ما أوردته صحيفة «هآرتس»: «لن نسمح بالمس بسيادة إسرائيل وأمنها. كل من يحاول المس بنا سيدفع ثمناً باهظاً». وأضاف: «إننا نعمل طوال الوقت ليلاً ونهاراً في الجبهات كافة، وسنواصل ذلك. لبنان على وشك الانهيار، مثله مثل أي دولة تتمركز فيها إيران. مواطنو لبنان هم رهائن لدى (المرشد الإيراني الأعلى علي) خامنئي و(الأمين العام لحزب الله حسن) نصر الله لخدمة المصالح الإيرانية. هذا مؤسف، لكن لن نقبل بانزلاق الوضع من لبنان إلى إسرائيل».

> دعا غانتس المجتمع الدولي للعمل لإعادة الاستقرار للبنان

بموازاة ذلك، حمّل وزير الأمن في حكومة الاحتلال، بني غانتس الدولة اللبنانية المسؤولية عن إطلاق الصاروخين باتجاه إسرائيل. وقال، في بيان، إنّ «من يتحمل مسؤولية إطلاق الصاروخ هو الدولة اللبنانية التي تسمح بانطلاق عمليات إرهابية من أراضيها. دولة إسرائيل ستعمل على مواجهة كل تهديد وخطر يهدد سيادتها ومواطنيها، وسترد بما يخدم مصالحها في المكان والموعد المناسبين». وأضاف غانتس: «لن نسمح للأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في لبنان بأن تتحول إلى خطر أمني يهدد إسرائيل. ادعو المجتمع الدولي إلى العمل لإعادة الاستقرار للبنان».

يشار إلى أنه خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في مايو/ أيار الماضي، أطلقت مرات عدة صواريخ من جنوب لبنان باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تؤدِ إلى سقوط إصابات، ردّت عليها مدفعية جيش الاحتلال الإسرائيلي بقصف أهداف مختلفة عند الحدود الجنوبية وداخل الأراضي اللبنانية.

تقرير

وجهت الولايات المتحدة وحلفاؤها رسالة شديدة اللهجة إلى الصين، مؤكدة وقوف بكين وراء هجوم إلكتروني على شركة «مايكروسوفت» في مارس الماضي. وفيما تطور بكين شبكات تجسسها، لاسيما في مجال العالم السيبراني، تبدو الحرب السيبرانية بين الطرفين، أشد من أي وقت مضى

القرصنة الصينية

واشنطن تحشد الحلفاء ضد بكين بلا عقوبات

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أظهرت الولايات المتحدة، في عهد الرئيس الأميركي جو بايدن، نجحت في شدّ عصب الحلفاء، لتشكيل جبهة موحدة، في وجه ما تسميه «التصرفات المزعزعة للاستقرار» التي تنتهجها الصين. ومن دون أن يصل الأمر إلى حدّ فرض العقوبات، استعرضت جبهة «الحلفاء» عضلاتها، بشكل ناعم نسبياً، ولكن للمرة الأولى بشكل موحد، لاتهام بكين مباشرة وتحذيرها، في أحد الملفات التي تساهم في إذكاء التوتر بين الطرفين، وهو ملف الأمن السيبراني، والذي يلعب دوراً كبيراً في إذكاء «الحرب الباردة الجديدة» بين الولايات المتحدة والصين. وعلى الرغم من أن عملية القرصنة واسعة النطاق، التي استهدفت شركة «مايكروسوفت»، واتهمت واشنطن وحلفاؤها أول من أمس، الصين، بالوقوف وراءها، تعود إلى شهر مارس /آذار الماضي، إلا أن البيانات المنفصلة التي خرجت عن مجموعة واسعة من الدول، ومعها حلف شمال الأطلسي، لإدانة الصين، عكست تصميم واشنطن في عهد بايدن، على إظهار إعادة الحشد الدولي في وجه المنافس الاقتصادي الأول لبلاده، والذي يشكل على حدّ قوله، «المنافس الوحيد القادر بشكل محتمل على جمع القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية، لتشكيل تحدٍ مستمر للنظام العالمي». وتتقدم الحرب السيبرانية بين البلدين، ضمن الملفات الخلافية، وهي حرب متبادلة، وتعود إلى سنوات مضت، وقد حاول الرئيس الأسبق باراك أوباما تحقيق هدنة حولها. لكن ما يقلق الولايات المتحدة، اليوم، هو التطور الذي طرأ على الهجمات الصينية، بعدما كانت تركز في بداية الألفية الثالثة، على سرقة حقوق الملكية الفكرية بشكل أساسي. هذا التطور، الذي أصبحت تديره شبكة معقدة من المحترفين والمجموعات المنظمة، تؤكد الدول الغربية أنها مرتبطة بتجسس دول، وبوجه الاتهام الأول فيها إلى الصين وروسيا. وفي حالة الصين، التي تعد التحدي الأكبر للولايات المتحدة في القرن الحالي، فإن أي شرارة من هذا النوع، لن تكون نتائجها

> يعود الهجوم إلى مارس، واستهدف «مايكروسوفت»
>
> بكين: واشنطن بطلة العالم بالهجمات الإلكترونية الخبيثة

دائماً «سلمية». ودانت الولايات المتحدة وحلفاؤها بشدّة أول من أمس، في حملة منسّقة، الأنشطة الإلكترونية «الخبيثة» التي تقوم بها بكين، واتهموها بالوقوف خلف عملية القرصنة واسعة النطاق التي استهدفت خدمات «إكسشايانج» للمراسلة لمجموعة «مايكروسوفت». ودعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وحلف الـ«ناتو»، واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، في بيانات منفصلة لكن متزامنة، بكين إلى التصرّف «بشكل مسؤول» في الفضاء السيبراني. وعلى الرغم من أن كل دولة كتبت بيانها على طريقتها، إلا أن ذلك شكّل أكبر إدانة للأنشطة الإلكترونية الصينية حتى الآن، من دون أن يترافق ذلك مع إعلان فرض عقوبات. وخرجت أيضاً بيانات داعمة للموقف الغربي من فنلندا وإستونيا والدنمارك.

ولم يوجه بايدن في بادئ الأمر، الاتهام مباشرة إلى الحكومة الصينية بالوقوف وراء الهجوم السيبراني، بل قال إنّ فهمه للوضع هو أن «الحكومة الصينية، وبشكل مشابه لما تفعله نظيرتها الروسية، لا تفعل ذلك بنفسها، لكنهم يحمون من يقومون بالأمر، وحتى يؤمّنون وسائل لهم لحماية أفعالهم». ورأى وزير خارجيته أنتوني بلينكن، أن «سلوك الصين غير مسؤول، ويتسبب باضطرابات ويزعزع استقرار الفضاء السيبراني، الأمر الذي يشكل تهديداً كبيراً للاقتصاد والأمن» لدى بلاده وشركائها. ولاحقاً، برّرت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين بساكي، عدم توجيه بايدن الاتهام مباشرة لبكين، وعدم إعلان فرض عقوبات عليها، بأن «الرئيس يأخذ الهجمات الإلكترونية على محمل الجد كثيراً، ونحن نحتفظ بحق اتخاذ إجراءات إضافية». وفي الإعلان الرسمي الذي خرج عن مسؤول في البيت الأبيض، تمّ ربط مجموعة المقرصنين بوزارة أمن الدولة الصيني. وبشكل متزامن، كشف القضاء الأميركي توجيه اتهامات إلى 4 قراصنة صينيين، بينهم 3 «موظفين في وزارة أمن الدولة»، متهمين بالتسلل الى أنظمة شركات وجامعات وحكومات بين 2011 و2018 بهدف سرقة بيانات أو تكنولوجيا. وبالإضافة إلى هجوم «مايكروسوفت»، اتهمت الولايات المتحدة وحلفاؤها الصين، الوزارة، التي تشرف على الذراع المدنية لعمليات جمع المعلومات الاستخبارية لبكين، باستخدام القراصنة، لشنّ هجوم على شركة أميركية والقيام بأنشطة سيبرانية «خبيثة» حول العالم. وقال المسؤول الأميركي إن إدارة بايدن كانت واضحة في أنها «ستتخذ إجراءات لحماية البلاد، بغض النظر عن هوية المسؤول، ونحن لا نستبعد اتخاذ إجراءات إضافية لتحميل جمهورية الصين الشعبية المسؤولية». وأضاف: «نحن ندرك أن لا إجراء واحداً بإمكانه تغيير سلوك جمهورية الصين الشعبية، ولا تصرف دولة واحدة باتجاه ذلك. نحن نشعر أن الأهم هنا هو أن نوضح للصين، أنه طالما استمرت هذه النشاطات السيبرانية الخبيثة، فإنها ستوحد الدول حول العالم» لإدانة بكين و«التحشيد لجهود مشتركة في قطاع الأمن السيبراني وحماية شبكات الإنترنت».

لم تستبعد إدارة بايدن فرض عقوبات على بكين في وقت لاحق (Getty)

وأكد وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب أن «على الحكومة الصينية أن تضع حدّاً للتخريب الإلكتروني المنهجي الذي تمارسه، وينبغي محاسبتها إذا لم تقم بذلك». وفي بيان أكثر حذراً، أعلن الـ«ناتو» أنه «أخذ علماً» بالتصريحات الأميركية والبريطانية في شأن الصين، مبدياً «تضامنه» معهما، وداعياً «الدول كافة، بما فيها الصين، إلى الوفاء بالتزاماتها، ويشمل ذلك الفضاء السيبراني». وقالت الدبلوماسية الأوروبية إن «القراصنة يواصلون حتى اليوم استغلال هذه الثغرات الأمنية»، مؤكدة أن ذلك يمثل تهديداً أمنياً، كما لفتت إلى تكبد «المؤسسات والشركات (في الاتحاد الأوروبي) خسائر اقتصادية كبيرة». وندد الاتحاد الأوروبي، بأنشطة قراصنة يعرفون باسمي «أبه بي تي 40» و«أبه بي تي 31» (أدفانسد بيرزيستنت ثريت، ما معناه تهديد متقدم ومستمر)، مشيرة إلى أنهم شنوا هجمات «من الأراضي الصينية بهدف سرقة أسرار أو التجسس».

وترتبط المعلومات المسروقة بدول عدة، بينها ألمانيا وإندونيسيا، بالبات مستقلة ومعادلات كيميائية وتكنولوجيات تسلسل جيني، وفق وزارة العدل الأميركية. وأوضح مسؤول أميركي لـ«فرانس برس»، أن القراصنة الصينيين المتهمين بسرقة أسرار صناعية، قد يكون لديهم أيضاً دافع «المصلحة الخاصة»، متحدثاً عن محاولات ابتزاز و«طلبات فدية بقيمة ملايين الدولارات» من شركات خاصة. ويقدر بأن الهجوم الذي تتهم الصين بالوقوف خلفه، قد استهدف عشرات الآف الضحايا في العالم.

وبشكل روتيني، أعربت الصين، أمس، عن غضبها من الاتهامات الغربية، معتبرة أن واشنطن «هي بطلة العالم في الهجمات الإلكترونية الخبيثة». ومن سفارتها في نيوزيلندا، اعتبرت بكين أن اتهامات ويلينغتون مجرّد مزاعم «لا أساس لها وغير مسؤولة على الإطلاق». كما اتهمت السفارة الصينية في كانبيرا، أستراليا، «بترديد مثل الببغاء» الخطاب الأميركي. وأضافت: «قامت الولايات المتحدة بلا خجل بعمليات تنصت سرية واسعة وعشوائية في عدد كبير من دول العالم، بما في ذلك لدى حلفائها».

وكان الكشف عن الهجوم قد خرج سريعاً إلى العلن، مع اتهام «مايكروسوفت» في مارس الماضي، مجموعة قراصنة على صلة ببكين تعرف باسم «هافنيوم»، بالوقوف وراءه. في ذلك الوقت، كانت إدارة بايدن منشغلة بقضية اختراق شركة «سولار ويندز» الذي اتهمت الاستخبارات الروسية بالوقوف خلفه، ودفعها إلى فرض عقوبات جديدة على موسكو. وفي يونيو/حزيران الماضي، أعلن البيت الأبيض أنه يقترب من إلقاء اللوم في هجوم «مايكروسوفت» على «مذنب محدد».

شبكة من النخبة

قارنت «نيويورك تايمز» بين هجمات الصين السيبرانية في الماضي واليوم، وقالت إن الفرصنة التي كانت تجري بـ«عناوين التصيّد البريدية» من قبل جيش التحرير الصيني، أصبحت تديرها اليوم شبكة واسعة من نخبة المتعهدين في شركات وجامعات من وزارة امن الدولة الصينية. واصبحت حملات التجسس للصين تستخدم تقنيات اكثر تطورا، وتستغل ثغرات امنية في برامج عالمية، ما يسمح للمقرصنين الصينيين بالعمل لفترة طويلة دون افتضاح امرهم.

شرق غرب

نجاة رئيس مالي من محاولة طعن بسكين

هاجم شخصان، أحدهما يحمل سكيناً، أمس الثلاثاء، رئيس مالي المؤقت، عاصمي غويتا، أثناء صلاة عيد الأضحى في الجامع الكبير بالعاصمة باماكو. وذكرت رئاسة مالي، في بيان على «تويتر»، أنّ غويتا لم يصب بأيّ أذى جراء الهجوم، لكنّ شخصاً آخر أصيب. وكانت المحكمة الدستورية قد أصدرت في مايو/أيار الماضي قراراً بتعيين غويتا رئيساً مؤقتاً للبلاد. (فتا)

الصين تحذر ليتوانيا من فتح سفارة تايوانية

وجّهت الصين، أمس الثلاثاء، تحذيراً لليتوانيا من «إرسال إشارات خاطئة لقوى الاستقلال في تايوان» بعدما قالت تايوان إنها ستفتح سفارة لها في الدولة الواقعة على بحر البلطيق، في خطوة أيّدتها الولايات المتحدة. وقال مكتب شؤون تايوان الصيني، في بيان، إنّ الصين تعارض إقامة أيّ دولة، تربطها معها علاقات دبلوماسية، علاقات رسمية مع تايوان. وحثّ ليتوانيا «على الالتزام بمبدأ صين واحدة وعدم إرسال إشارات خاطئة لقوى الاستقلال في تايوان». (رويترز)

محادثات روسية - أميركية للحدّ من التسلح النووي

ذكرت صحيفة «كومرسانت» الروسية، أمس الثلاثاء، أنّ روسيا والولايات المتحدة اتفقتا على إجراء الجولة الأولى من محادثات الاستقرار الاستراتيجي النووي في 28 يوليو/تموز الحالي في جنيف. وكان الرئيسان الأميركي جو بايدن، والروسي فلاديمير بوتين، قد اتفقا، في قمة في جنيف الشهر الماضي، على بدء حوار ثنائي لتمهيد الطريق أمام إجراءات مستقبلية للحدّ من التسلح وتقليل المخاطر. (رويترز)

الحدث

صواريخ كابول تفتتح أضحى أفغانستان: هنا «داعش»

سقطت صواريخ عدة، أمس الثلاثاء، بالقرب من القصر الرئاسي في كابول، في هجوم تبناه «داعش»، بعد يومين من مفاوضات بين «طالبان» والحكومة الأفغانية

كابول ـ **العربي الجديد**

على الرغم من الأمل الذي خرج إثر اجتماع حركة «طالبان» وقياديين سياسيين أفغان، في العاصمة القطرية الدوحة، نهاية الأسبوع الماضي، بإمكانية متابعة الحوار للوصول إلى اتفاق سياسي يجنب هذا البلد الذهاب نحو حرب أهلية مع انسحاب القوات الأجنبية منه، إلا أن الإيجابية التي خرجت من الحوار لم تترجم في الميدان.

ومع مواصلة حركة «طالبان» تقدمها، استهل عيد الأضحى، أمس الثلاثاء، في العاصمة الأفغانية كابول، بسقوط صواريخ بالقرب من مقر الرئاسة الأفغانية في المنطقة الخضراء، التي تتمتع بتدابير أمنية مشددة، وحيث كان الرئيس الأفغاني أشرف غني يؤدي صلاة العيد مع أعضاء في الحكومة، ومنهم عبد الله عبد الله رئيس المجلس الوطني للمصالحة، العائد من الدوحة. واعتبر غني، في كلمة العيد، أن «طالبان» لا تريد السلام، كما وجهّ انتقاداً إلى الدولة المجاورة باكستان، فيما تبنى تنظيم «داعش» الهجوم.

وسقطت 6 صواريخ على الأقل، أمس الثلاثاء، بالقرب من مقر الرئاسة الأفغانية في كابول، خلال تأدية غني وكبار المسؤولين في حكومته صلاة عيد الأضحى بداخله. وقال مصدر أمني لـ«العربي الجديد»، إن ثلاثة صواريخ نُصبت داخل سيارة مدنية متوقفة في منطقة بروان سي، سقطت بالقرب من مقر الرئاسة. من جهته، قال المتحدث باسم وزارة الداخلية الأفغانية، طارق آرين، في تغريدة على «تويتر»، إن «الإرهابيين استهدفوا بصواريخ مناطق سكنية في كابول، ما أدى إلى مقتل وإصابة 4 مدنيين، بينهم طفلان».

> جدّدت طالبان رفضها حماية القوات التركية لمطار كابول

ميرويس ستانكزاي إن «أعداء أفغانستان أطلقوا اليوم (أمس) هجمات صاروخية في أنحاء مختلفة من مدينة كابول»، مضيفاً أن الصواريخ «أصابت ثلاثة أجزاء مختلفة (من العاصمة). بناء على معلوماتنا الأولية، لم يسقط أي ضحايا. يجري فريقنا تحقيقات».

وحصل الهجوم، الذي لم يسفر عن سقوط ضحايا، قبيل كلمة العيد لغني. وقال الرئيس الأفغاني لاحقاً إن «حركة طالبان لا إرادة لديها من أجل إنجاح عملية السلام»، وإنها «تعول على الخيار العسكري، وهو خيار غير مجدٍ». واعتبر غني أن الحركة «لم تأت إلا بالدمار للشعب الأفغاني»، مضيفاً أن حكومته في المقابل، «تملك إرادة قوية لحل الأزمة عبر الحوار البنّاء مع طالبان، شرط أن تكون لاخيرة إرادة أيضاً من أجل الوصول إلى هذا الهدف». ورأى أن «طالبان» فقدت شرعيتها الدينية والوطنية، واعتبر أن قرار حكومته، العام الماضي، بالموافقة على إطلاق سراح الآلاف من سجناء الحركة «خطأ كبير»، أدى إلى تقوية «طالبان». كما وجّه انتقادات لاذعة إلى إسلام آباد، ومنها أن للحركة مخابئ في باكستان، وهي تحصل على دعم منها، وقال غني إن باكستان لا تريد نظاماً لـ«طالبان» على أرضها، لكن إعلامها يواصل دعم وجود نظام للحركة في أفغانستان. وتعليقاً على سقوط الصواريخ، قال غني إن الهدف منه «كان تخويفنا، لكن أحداً لم يتحرك من مكانه».

وفي وقت لاحق، تبنى «داعش» إطلاق صواريخ على قصر كابول الرئاسي. وقال التنظيم في بيان: «استهدف جنود الخلافة القصر الرئاسي للطاغوت الأفغاني والمنطقة الخضراء بـ7 صواريخ» من طراز كاتيوشا. وجاء الهجوم بعد يومين من موافقة «طالبان» على مواصلة التفاوض مع الحكومة الأفغانية في الدوحة. وقال رئيس المجلس الأعلى للمصالحة في أفغانستان عبد الله عبد الله، من العاصمة القطرية، الأحد الماضي، إثر اختتام جولة من الحوار بين الطرفين، إن «المفاوضات مستمرة». ووفق بيان مشترك صدر في ختام الجولة، فإنّ الجانبين اتفقا على استمرار المفاوضات بين وفدي الحكومة و«طالبان» للتوصل إلى جدول أعمال، من دون تحديد موعد لاستئنافها. كما اتفق الطرفان على التوصل إلى تسوية سياسية تلبي مصالح الأفغان وفق المبادئ الإسلامية، وعلى استمرار المفاوضات والإسراع بها على مستوى رفيع حتى تتم التسوية العادلة، وفق ما أعلنه مبعوث وزير الخارجية القطري مطلق القحطاني ورحّب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بما خرج عن حوار كابول و«طالبان». وشدّد نائبه فرحان حقّ، أول من أمس الإثنين، على «أهمية التوصل سريعاً إلى تسوية تفاوضية تلبي احتياجات جميع الأفغان رجالاً ونساء». كما حثّ غوتيريس، بحسب بيان، الطرفين «على الوفاء بالتزامهما بتسريع المفاوضات وتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان»، ودعا المجتمع الدولي إلى توحيد جهوده لدعم عملية السلام الأفغانية.

في الأثناء، تعمل الولايات المتحدة بوتيرة عالية لخروج آخر جندي أميركي من أفغانستان، بحلول نهاية أغسطس/ آب المقبل. واعلنت واشنطن، أول من أمس، أن حوالي 2500 أفغاني، عملوا مع قواتها في هذا البلد، ومع الحكومة الأميركية، سيتم نقلهم ابتداء من الأسبوع المقبل إلى قاعدة «فورت لي» العسكرية في ولاية فيرجينيا، مع عائلاتهم، بانتظار حصولهم على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، بحسب إشارة من وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) وجّهت إلى الكونغرس.

في غضون ذلك، لم يخرج بعد أي قرار نهائي حول مسألة استمرار حماية القوات التركية لمطار كابول، وسط إشارات سلبية من «طالبان» وعدم توصل أنقرة وواشنطن إلى خطة محددة حول ذلك. ودعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس، الولايات المتحدة للوفاء «بشروط» محددة لتتمكن بلاده من إدارة وحماية المطار بعد انسحاب قوات حلف شمال الأطلسي من هذا البلد. وأقر أردوغان، من شمال قبرص، بأن حركة «طالبان» لديها تحفظات، لكنه قال إن بلاده ستنفذ المهمة رغم ذلك، ما دامت الولايات المتحدة تفي بـ3 مطالب لتركيا، وهي «أن تقف أميركا إلى جانبنا في العلاقات الدبلوماسية، وأن تسخّر إمكاناتها اللوجستية لصالحنا، وبعد ذلك ستكون هناك مشاكل جدية في المسائل المالية والإدارية، وسيقدمون الدعم اللازم لتركيا». وقال «إذا أمكن الوفاء بهذه الشروط، فإننا نفكر بشكل إيجابي في تولي إدارة مطار كابول».

وكان الرئيس التركي قد أكد، أول من أمس، أن بلاده تنوي إجراء محادثات مع «طالبان» بشأن المسألة. لكن «طالبان» جدّدت من جهتها، أمس، رفضها لإدارة تركيا مطار كابول. وقال المتحدث باسمها ذبيح الله مجاهد إن «الحركة تريد إقامة علاقات جيدة مع تركيا» مبنية على المصالح المشتركة «وليس عن طريق الحرب والأسلحة». واعتبر أن «تركيا شقيقة لنا، لكن الموقف التركي خلال الـ20 عاماً الماضية لم يكن مناسباً، لأن تركيا كانت جزءاً من الناتو». وشدّد على أن «مسؤولية حفظ مطار كابول والمراكز الدبلوماسية هي مسؤولية الأفغان». وكانت «طالبان» قد اعتبرت، في وقت سابق، أن «إبقاء قوات أجنبية في وطننا من قبل أي دولة كانت، ومهما كانت الذريعة، هو احتلال».

تبنى «داعش» الهجوم على القصر الرئاسي في كابول (هارون صابلووون/الأناضول)

مرشح الفقراء يحيي عهد اليسار الجذري

بيدرو كاستيو رئيساً للبيرو

أنهت اللجنة الانتخابية الوطنية في البيرو الجدل، معلنة فوز بيدرو كاستيو، المعلم وزعيم حزب «البيرو الحرة»، اليساري الجذري، برئاسة البلاد، بفارق ضئيل عن منافسته كيكو فوجيموري

سيتولّى كاستيو منصبه في 28 يوليو الحالي (Getty)

بعد أربع سنوات من ظهوره على الساحة السياسية والنقابية في البيرو، إثر قيادته إضراب آلاف المعلمين لتحسين الأجور، وصل مرشح اليسار الوحدوي بيدرو كاستيو إلى الرئاسة، أمس رسمياً، بعد أكثر من شهر من الدورة الثانية التي تنافس فيها مع مرشّحة اليمين الشعبوي كيكو فوجيموري وأتت نتائجها متقاربة للغاية.

وقال رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية خورخي لوبس سالاس، أمس الثلاثاء، «أُعلن خوسيه بيدرو كاستيو تيرونيس رئيساً للجمهورية». وبذلك تكون السلطات الانتخابية المسؤولة عن النظر في الطعون صادقت على النتائج التي أعلنتها قبل أسابيع الهيئة الوطنية للانتخابات، التي أجريت في 6 يونيو/حزيران الماضي. وكانت الهيئة أعلنت إثر فرز 100 في المائة من الأصوات فوز كاستيو (51 سنة)، بعد حصوله على 50,12 في المائة من الأصوات، مقابل 49,87 في المائة من الأصوات لمنافسته فوجيموري (46 سنة). ووفقاً للنتائج فإنّ الفارق بين الاثنين هو 44263 صوتاً فقط.

وكانت كيكو، ابنة الرئيس الأسبق ألبرتو فوجيموري (1990-2000) قد أعلنت إثر الدورة الثانية، عدم اعترافها بالنتائج الأولية التي أظهرت تقدّم كاستيو عليها بفارق طفيف، لكنّها غيّرت موقفها قبل ساعات من صدور النتيجة الرسمية. وقالت، خلال مؤتمر صحافي، «أعلن أنّه من خلال الوفاء بالتزاماتي، تجاه جميع البيروفيين والمجتمع الدولي، سأعترف بالنتائج، لأنّ هذا ما يفرضه القانون والدستور الذي أقسمت على الدفاع عنه»، لكنها أشارت إلى أنه تم «سرقة آلاف الأصوات منا»، داعية «مناصريها إلى الاحتجاج، ولكن بطريقة سلمية وضمن إطار القانون». ومع هزيمتها في الانتخابات باتت فوجيموري مهدّدة بدخول السجن بتهمة تلقّي أموال من «أودبريخت»، شركة البناء البرازيلية العملاقة التي طاولتها فضائح عدّة، لتمويل حملاتها الانتخابية الرئاسية في 2011 و2016. وفوجيموري، التي تنفي هذه التّهم، قضت 16 شهراً في الحبس الاحتياطي على خلفية هذه القضية، قبل أن تحصل على إطلاق سراح مشروط وتخوض الانتخابات الرئاسية، على أساس كونها متّهمة وليست مدانة بأيّ جريمة.

ورحبت السفارة الأميركية في ليما، في تغريدة، بالنتيجة. وكتبت: «نقدر علاقاتنا الوثيقة مع البيرو، ونأمل في تعزيزها مع الرئيس المنتخب بيدرو كاستيو بعد تنصيبه». من جهتها، رحّبت الحكومة الفنزويلية بانتخاب كاستيو، معتبرةً أن «لا جدال فيه». وتمنت، في بيان عن وزارة الخارجية، «تطوير العلاقة الثنائية والتعاون» بين البلدين. وكانت بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الدول الأميركية قد أكّدت، على غرار ما فعلت الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي، أنّ العملية الانتخابية لم تشهد أي تزوير. وسيتولّى كاستيو منصبه، وهو مدرس سابق وزعيم نقابي، في 28 يوليو/ تموز الحالي، وهو اليوم الذي تنتهي فيه ولاية الرئيس المؤقت فرانسيسكو ساغاستي.

وقال كاستيو، بعد الإعلان الرسمي عن فوزه بالرئاسة: «سنعمل معاً، ونجمع هذا البلد معاً». وأضاف: «سنرفض كل ما يتعارض مع الديمقراطية». ودعا إلى الوحدة الوطنية، وإلى «النضال من أجل جعل هذا البلد ذا سيادة».

وكان كاستيو، زعيم حزب «بيرو الحرة»، ظهر على الساحة الوطنية قبل أربع سنوات، عندما قاد آلاف المعلمين في إضراب حول الأجور. وخلال حملته الرئاسية، تعهد بتأميم قطاعات التعدين والنفط والغاز المربحة في البيرو، إلا أنه عاد وخفف من لهجته في الأسابيع الأخيرة، ملمحاً إلى إمكانية رفع الضرائب على أرباح الشركات. ومع بلوغ أسعار النحاس مستويات قياسية، وصلت إلى أكثر من 10 آلاف دولار للطن، يريد كاستيو أن تستفيد الدولة من جزء أكبر من هذه الأرباح بدلاً من الشركات

> دعا كاستيو إلى النضال من أجل جعل هذا البلد ذا سيادة

الخاصة، واقترح بالتالي «ضريبة جديدة على الأرباح الزائدة، وإلغاء الإعفاءات الضريبية والعائدات بناء على المبيعات». يذكر أن البيرو منتج أساسي للنحاس والذهب والفضة والرصاص والزنك، إذ يساهم التعدين بنسبة 10 في المائة من إجمالي الناتج الداخلي للبلاد. وأعلن كاستيو، خلال حملته الانتخابية، أنه يهدف إلى خلق مليون وظيفة جديدة خلال عام. كما اقترح إعادة العمل بعقوبة الإعدام للمساعدة في معالجة الجريمة. ومن بين تعهّداته الأساسية استبدال الدستور الذي أقر في عام 1993 في عهد والد منافسته.

ووصل كاستيو إلى الرئاسة بدعم من الفقراء والريفيين في البلاد، الذين يواجه الكثيرون منهم نفس التحديات التي واجهها المعلم. وقال، أمام مناصريه في ليما وهو يحمل قلم رصاص كبير يرمز إلى حزبه، «لا مزيد من الفقراء في بلد غني». وأثّر فيروس كورونا على اقتصاد البيرو، ما زاد من مستوى الفقر إلى ما يقرب من ثلث السكان البالغ عددهم 33 مليوناً. ووعد كاستيو، في مقابلة مع وكالة «أسوشييتد برس» في إبريل/ نيسان الماضي، في منزله في أنغوايا، ثالث أفقر منطقة في البيرو، باستخدام عائدات التعدين من أجل تحسين الخدمات العامة، ومن ضمنها التعليم والطبابة. وقال: من لا يملك سيارة يجب أن يكون لديه، على الأقل، دراجة هوائية».

وقال مؤرخون إن كاستيو، وهو ابن فلاح، أول شخص من خارج المنظومة المعروفة يصبح رئيساً للبيرو. وأوضحت المؤرخة البيروفية سيسيليا منديز، في تصريح إذاعي أمس، أنه «لا توجد حالات لشخص لا علاقة له بالنخب المهنية أو العسكرية أو الاقتصادية يصل إلى الرئاسة». وعلى مدى العقدين الماضيين، رأى البيروفيون أن الخبرة السياسية والشهادات الجامعية لرؤسائهم الخمسة السابقين لم تساعد في مكافحة الفساد. يذكر أن جميع الرؤساء السابقين الذين حكموا البلاد منذ 1985 اتهموا بالفساد، وتم سجن بعضهم.

وعمل الرئيس المنتخب معلّماً في مدرسة ابتدائية على مدى السنوات الـ25 الماضية في مسقط رأسه سان لويس دي بونا، وهي قرية نائية في كاخاماركا، شمال البلاد. وقام بحملة انتخابية مرتدياً صندلاً وقبعة عريضة، مثل الفلاحين في مجتمعه، حيث يعاني 40 في المائة من الأطفال من سوء التغذية المزمن، بحسب وكالة «أسوشييتد برس». وهو قاد في 2017 أكبر إضراب للأساتذة منذ 30 سنة بحثاً عن أجور أفضل. وكان معارضو كاستيو حاولوا ربطه بالجناح السياسي لمتمردي جماعة «الدرب المضيء» الماوية، التي هزمها ألبيرتو، والد فوجيموري، عندما تولى الرئاسة من عام 1990 حتى 2000. لكن المرشح الوحدوي شدد على أنه ينتمي في الواقع إلى «دوريات الفلاحين» التي قاومت المجموعات الشيوعية المقاتلة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)